International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 3 No. 2 (2022) 44-79
E-ISSN: 2716-6856
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية مقارنة

External *Shari'ah* Audit and its Relationship to the Elements of *Shari'ah* Governance: A Comparative Analytical Study

Mohamad AbdulRahman Al-Shurafa
Managing Partner, Osol Company for Shariah Advisory, Kuwait
Email: mohamadalshurafa@gmail.com

Ahmad Sufian Bin Che Abdullah
Department of Syariah and Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya
Email: sufyan@um.edu.my

Kamaruzaman Bin Noordin
Department of Syariah and Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya
Email: zamann@um.edu.my

الملخص

يعد التدقيق الشرعي الخارجي جزءاً مهماً من منظومة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وقد ظهرت أخيرًا عدة تعليمات ومعايير متعلقة بالتدقيق الشرعي الخارجي، ويهدف هذا البحث للنظر في علاقة التدقيق الشرعي الخارجي بغيره من عناصر الحوكمة الشرعية الأخرى كهيئة الرقابة الشرعية ووظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ووظيفة الالتزام الشرعي، ويبين هذا البحث وجود تكامل بين هذه الوظائف في سبيل تحقيق مقصد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في عمليات المؤسسات المالية الإسلامية، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي في وصف التدقيق الشرعي الخارجي ومنهج المقارنة مع عناصر الحوكمة الشرعية الأخرى المنهج التحليلي في في بيان مدى الحاجة للتدقيق الشرعي الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، الصناعة المالية الإسلامية، التدقيق الشرعي الخارجي، التدقيق الشرعي الداخلي، هيئة الرقابة الشرعية، دولة الكويت.

Abstract

External *Shari'ah* auditing is considered a significant part of the *Shari'ah* governance system in Islamic financial institutions. Recently, several instructions and standards with respect to the external *Shari'ah* auditing have emerged. This research aims to examine the relationship between the external *Shari'ah* auditing and other elements of *Shari'ah* governance, such as *Shari'ah* supervisory board, internal *Shari'ah* auditing, and *Shari'ah* compliance function. This research demonstrates the existence of an integration between these functions in order to fulfil the aim of complying with the rulings of Islamic *Shari'ah* in the operations of Islamic Financial institutions. The research used the descriptive method by describing external *Shari'ah* auditing, the comparative method by comparing the external *Shari'ah* auditing to other elements of *Shari'ah* governance, and the analytical method by clarifying how needed is the external *Shari'ah* auditing.

Keywords: *Shari'ah* Governance, Islamic Financial Industry, External *Shari'ah* Audit, Internal *Shari'ah* Audit, *Shari'ah* Supervisory Board, Kuwait.

مقدمة

تعد عملية التدقيق الشرعي جزءا مهما وحيوياً في منظومة الحوكمة الشرعية وجزءاً لا يتجزأ من عملية الالتزام الشرعي إذ يتميز التدقيق الشرعي بدوريته تحقيقاً لهدفه في إبداء الرأي في مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد ظهرت تحديات عملية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بوجود ممارسات من مؤسسات مالية في السوق باعتماد الفتوى السابقة دليلاً على استمرارية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتركز هذا الأمر بشكل خاص في منتجي الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية. وللتأكد من تحقيق الالتزام بالأحكام الشرعية فإن الجهات الإشرافية تختلف في تنظيمها وتشريعها لهذا الأمر، فمن خلال التتبع والفحص يظهر أن أغلب دول الخليج العربي قامت بإصدار القوانين والتعليمات الإشرافية الخاصة بالحوكمة الشرعية كتلك الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي في دولة الكويت ومصرف البحرين المركزي في مملكة البحرين والهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك المركزي العماني في سلطنة عمان ومصرف قطر المركزي في دولة قطر،

بينما تتبع المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية نموذج الالتزام الذاتي بأحكام الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث

يمثل التدقيق الشرعي الخارجي عنصراً من عناصر الحوكمة الشرعية للصناعة المالية الإسلامية، ومع تطور مفاهيم الحوكمة الشرعية حدث اختلاف في مستوى التركيز على هذه العناصر، فنجد تارة التركيز على عنصر هيئة الرقابة الشرعية وتارة أخرى يكون التركيز على التدقيق الشرعي الداخلي وعادة ما يعود هذا الأمر إلى تعليمات الجهات الإشرافية واتباع أفضل الممارسات المهنية، يركز هذا البحث على أحد اكثر عناصر الحوكمة الشرعية التي ازداد الاهتمام بها مؤخراً وأصبح وهو عنصر التدقيق الشرعي الخارجي ويبين أن علاقته متكاملة مع غيره من عناصر الحوكمة الشرعية الأخرى.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

- التعريف بالتدقيق الشرعي الخارجي والأسس التي يستند عليها من الشريعة الإسلامية.
- توضيح العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي وأهم عناصر الحوكمة الشرعية.
- المقارنة بين عناصر الحوكمة الشرعية.

أهداف البحث

- توضيح العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي وغيره من عناصر الحوكمة الشرعية.
- معرفة ما إذا كانت هناك حاجة الحاجة التدقيق الشرعي الخارجي على مستوى الصناعة المالية الإسلامية.
- إظهار مدى الحاجة لوجود لتطوير المعايير ذات العلاقة بالتدقيق الشرعي الخارجي والحوكمة الشرعية.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض ووصف التدقيق الشرعي الخارجي، والمنهج المقارن في دراسة التدقيق الشرعي الخارجي بالتدقيق الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية، والمنهج التحليلي في بيان العلاقات بين عناصر الحوكمة الشرعية ومدى الحاجة للتدقيق الشرعي الخارجي.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: تقرير ورشة العمل حول حوكمة الالتزام الشرعي في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، (2007)(Al-majlis al-ʻām li-al-bunūk wa-al-mu’assasāt al-mālīyah,2007)

يعد هذا التقرير نتاجاً علمياً لورشة عمل مشتركة بين كلٍ من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وهو عبارة عن دراسة

معمقة عناصر الالتزام الشرعي وأبرز الإشكاليات التي تواجه تلك العناصر والحلول المقترحة لها.

وقد خلص البحث إلى أن وجود أبرز الإشكاليات المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية تكمن في الاستقلالية وأهلية الأعضاء والمرجعية والآليات والصلاحيات على التوالي، أما أبرز الإشكاليات المتعلقة بالتدقيق الشرعي فإن الاستقلالية أتت كأبرز الإشكاليات تلتها الآليات والصلاحيات ثم أهلية المدققين الشرعيين، وأشار البحث إلى أن من الحلول المقترحة لاستقلالية التدقيق الشرعي هو وجود تدقيق شرعي خارجي تكون تبعيته للهيئة، وقد يكون هذا الأمر مفهوماً بالنسبة للممارسات التي سادت تلك الحقبة الزمنية.

يعد هذا التقرير من أندر ما كتب حول هذا الموضوع بشكل ورشة عمل مهني متكاملة تجمع بين الشرعيين والمهنيين، وتخلص إلى تسليط الضوء على أبرز الإشكاليات وحلولها المقترحة، وهو من المراجع المفيدة ذات القيمة المضافة والتي قل ما تم ذكرها في الأبحاث المتعلقة بالتدقيق الشرعي، والجدير بالذكر إلى أن هناك اختلافا كبيرا في تعريف وتطبيق التدقيق الشرعي الخارجي.

الدراسة الثانية:حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية،(2016) **(Ṣadīqī, Abdllāh-,2016)**

هدفت الدراسة إلى معرفة نموذج الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهميتها ومفهومها ودورها والخصوصية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية وتركز هذه الدراسة على عنصر هيئات الرقابة الشرعية كعنصر من عناصر الحوكمة مع التركيز المكاني على دراسة عدة تجارب على صعيد الصناعة المالية الإسلامية وهي المملكة العربية السعودية والسودان والأردن وباكستان.

وخلص البحث إلى وجود دور كبير للحكومات في زيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية وتخفيض المخاطر التي تواجهها وأن وجود هياكل تنظيمية واضحة ووسائل تواصل وشفافية يعزز من نجاح المؤسسات المالية الإسلامية واستمراريتها.

ومع أن هذه الدراسة تتفق مع دراسة الباحث في جزء من موضوع الحوكمة الشرعية إلا أن الباحث يركز على تجربة الكويت وعنصر التدقيق الشرعي الخارجي على وجه الخصوص.

الدراسة الثالثة: الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية الكويت أنموذجاً، (2019) (Bin ʻīsā, Dawūd,2019**)**

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الحوكمة وتوضح أهميتها خاصةً مع وجود إلزامية لبعض جوانب الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، وبيان دور الحوكمة في ضبط منظومة الرقابة الشرعية وبيان علاقة الحوكمة بالأحكام الشرعية وبيان تطبيقات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في حوكمة الرقابة والتدقيق الشرعي، وركزت الأطروحة أيضاً على التأصيل الشرعي للحوكمة وحوكمة منظومة الرقابة الشرعية.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى أن للحوكمة آثاراً على أداء المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويرى الباحث بأن هذه الدراسة قدمت تأصيلاً جيداً للحوكمة ولكن لم يتم التطرق بشكل واضح أو مفصل حول دور الحوكمة على التدقيق الشرعي الخارجي وفق متطلبات هيئة أسواق المال.

الدراسة الرابعة: التدقيق الشرعي الخارجي: رؤية جديدة وأبرز التطبيقات المعاصرة، (2017)(Mishʻal, ʻAbdalbārī,2017 **)**

تناول هذا البحث والمقدم لإحدى المؤتمرات العلمية التعرف على التدقيق الشرعي الخارجي وذلك بالتعرف على مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بالجهات الرقابية والإشرافية مع تناول أبرز التجارب وهي تجربتا الكويت وعمان وتحليل مسودة معيار التدقيق الشرعي الخارجي رقم 6 والصادر عن أيوفي.

وتطرق البحث إلى اختلاف النموذجين حيث يقوم بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على شركات وصناديق الاستثمار بدولة الكويت مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، بينما يقوم به في سلطنة عمان مكتب التدقيق المحاسبي ويوصي البحث بتفعيل وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي من خلال الفصل بين الفتوى والتدقيق الشرعي الخارجي.

الجدير بالإشارة أن هذا البحث يعد مرجعاً جيداً في هذا المجال وبشكل خاص في تحليله لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي الصادر عن أيوفي، ويعطي الإطار النظري جانباً كبيراً، وهو ما يوجد فجوة في جانب المقارنة بعناصر التدقيق الشرعي الأخرى.

هيكل البحث:

المبحث الأول: التدقيق الشرعي الخارجي والشريعة الإسلامية

المبحث الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي والحوكمة الشرعية

المبحث الثالث: التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية

المبحث الرابع: التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي

النتائج والتوصيات:

المبحث الأول: التدقيق الشرعي الخارجي والشريعة الإسلامية

يعد التدقيق الشرعي الخارجي عنصرًا من عناصر الحوكمة الشرعية، وتعرف الحوكمة الشرعية بأنها "مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تعد مطلوبة لضمان وجود إشراف فعال ومستقل على الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها بأنها الهياكل والعمليات التي اعتمدتها المؤسسة المالية الإسلامية لضمان توافق عملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية"(Lāl al-Dīn,2012) والتي تهدف برمتها إلى تعزيز الالتزام الشرعي. وتعد عملية التدقيق الشرعي جزءا مهما وحيوياً في منظومة الحوكمة الشرعية وجزءاً لا يتجزأ من عملية الالتزام الشرعي إذ يتميز التدقيق الشرعي الخارجي بدوريته تحقيقاً لهدفه في إبداء الرأي في مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد ظهرت تحديات عملية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية بوجود ممارسات من مؤسسات مالية في السوق باعتماد الفتوى السابقة دليلاً على استمرارية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتركز هذا الأمر بشكل خاص في منتجي الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية.

ويشتق من مسمى التدقيق الشرعي أمران، هما: التدقيق والشريعة، ويعرف التدقيق بأنه "إمعان النظر والفكر في الدليل وفي إفادته للحكم"، بينما تعرف الشريعة بأنها "ما شرع الله لعباده من الدين"(Qal'ajī1988)، ويقول الإمام ابن تيمية في معرض حديثه عن الشريعة " ليس للإنسان أن يخرج عن الشريعة في شيء من أموره بل كل ما يصلح له فهو في الشرع من أصوله وفروعه وأحواله وأعماله وسياسته ومعاملته وغير ذلك والحمد لله رب العالمين"(Ibn Taymiyyah,1995).

وتعرف جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق بأنه "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات

المهتمين بذلك التحقق"، ويعرف التدقيق أيضاً "بأنه فحص وتحقق وبحث عن أدلة وتقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية، يقوم بهذه العملية شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها وبالتالي زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها".(Gray.2007) وينقسم التدقيق إلى تدقيق داخلي وخارجي، ومن حيث الإلزامية إلى تدقيق إلزامي واختياري ومن حيث النطاق إلى تدقيق كامل وجزئي.

وبالنسبة لتعريف التدقيق الشرعي الخارجي فإن من أوائل من عرفها جاسر(Jāsir,2009) بأنها عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل (المدقق) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة /المستشار الشرعي للمؤسسة والالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي وعن المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات المصرفية. والتدقيق الشرعي الخارجي هو جزء من التدقيق الشرعي ويعرف مشعل التدقيق الشرعي الخارجي بأنه جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة المؤسسة لتحديد مدى توافقها مع المعايير الشرعية والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفء ومستق(**(**Mish'al, 'Abdalbārī,2017 **)** ويعرفه القضاة بأنه "عملية فحص تقوم بها جهة مستقلة تعين من الجمعية العمومية للمساهمين (عادة شركات تدقيق شرعي خارجي) لإعطاء تأكيد معقول لأصحاب المصالح عن مدى التزام البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية وبقرارات الهيئة الشرعية، ويشمل الفحص السياسات والإجراءات وأدلة العمل والعمليات المنفذة والأنظمة المتبعة، وذلك باستخدام أساليب

ووسائل مهنية متخصصة البيان صحة أو أخطاء التطبيق، وتقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديلات اللازمة وتطوير الأداء.

وبالنظر في التاريخ الإسلامي فإنه يمكن إرجاع التدقيق الشرعي الخارجي لمفهوم الرقابة خاصةً وأن الرقابة هي أحد مكونات النظام الإداري للدولة الإسلامية، وذلك بوجود رقابة من الولاة على جمع الزكاة والزروع وما شابهها، وينبع هذا الأمر من مفهوم المساءلة والذي ذكر في القرآن الكريم بعدة مواضع منها: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، (سورة آل عمران:161)، وقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾، (سورة الصافات: 24)، وهذا ما يجعل أمر الرقابة الشرعية أمراً نابعاً من صلب الأحكام الشريعة، ويعتبر من الأمور الواجبة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية بناءً على القاعدة الشرعية (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، إن الحوكمة الشرعية بمفاهيمها المعاصرة تعتبر امتداداً لنظام الحسبة المتوارث عبر التاريخ الإسلامي.(Al-Nnāhiḍ,1989)

ويعد أمر الحرص على الالتزام بالشريعة والشهادة بذلك أمام أصحاب المصلحة وبشكل رئيسي المساهمين والمستثمرين من الضروريات في العمل المالي الإسلامي، إن جميع ما تصبو إليه الحوكمة من بعدٍ عن تعارض المصالح ودرء الشبهات يدخل ضمن التوجيه النبوي في الحديث النبوي الشريف "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"، وبالنظر إلى الواقع المعاصر فإننا نجد أن التدقيق الشرعي الخارجي يندرج تحت قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي كونها تصبو إلى تحقيق المطالب الشريعة (كل أداة حديثة وصل إليها الإنسان بما علمه الله وسخر له من وسائل؛ إذا كانت تخدم غرضا شرعيا أو واجبا من واجبات الإسلام، تصبح مطلوبة بقدر درجة الأمر الذي تخدمه وتحققه من المطالب الشريعة، وفقا للقاعدة الأصولية المعروفة؛ وهي: أن ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب).

إن تقرير المدقق الشرعي يعد نوعاً من أنواع الشهادات وأدوات العمل التي لا يتم الأمر إلا بها، وقد جاء في تفسير القرطبي في قوله تعالى﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾، (سورة يوسف: 81)، جواز الشهادة بأي وجه حصل العلم بها، فإن الشهادة مرتبطة بالعلم عقلا وشرعا(Al-Qurṭubī,2066).

المبحث الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي والحوكمة الشرعية

يعد التدقيق الشرعي من أساسيات الحوكمة الشرعية وخط دفاع أساسي لالتزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وتعد وجود هياكل فاعلة للالتزام الشرعي من مبادئ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية،(Mi'yār al-hawkamah,2004) إذ أنه لا يتصور وجود مؤسسة مالية إسلامية بدون وجود نموذج للرقابة الشرعية يشمل في جوانبه مدققين شرعيين أكفاء ذوي كفاءة وملاءمة مع التزام واضح بالمهنية وأخلاقيات العمل إضافةً لوجود نظام للرقابة ومرجعية لها ووظائف واضحة المعالم مناطة بها مع وضع تنظيم عالي الاستقلالية، وكلما كانت العناصر المذكورة آنفاً موجودة ومطبقة بشكل فعال فإن ذلك يزيد من فعاليتها وكفاءتها وبالتالي تعزيز الالتزام الشرعي نتيجة للفاعلية والكفاءة المهنية التي سينتجها التدقيق الشرعي في المؤسسة المالية الإسلامية، ومن مقومات هذا النظام وجود مرجعية شرعية وموارد بشرية وأنظمة آلية وأدوات عمل ملائمة، وبالنظر للمرجعية الشرعية فإنها تمثل قرارات هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية أو المعايير– القرارات الشرعية المعتمدة من الجهة الإشرافية، ويلاحظ في حالة هيئة أسواق المال بدولة الكويت أن نظام الرقابة الشرعية لا بد أن يشتمل على وحدة تدقيق شرعي داخلي ومكتب تدقيق شرعي خارجي.(Māddah 2-2-2, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis,2015)

ومن هنا تأتي أهمية وجود نظام رقابة شرعية يشتمل على كل الوسائل التي تحقق مقصد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتشير الدلائل إلى أنه ومع وجود نظام رقابة شرعية مكون من مدقق شرعي داخلي وهيئة رقابة شرعية إلا أن الممارسة العملية تشير لوجود إشكالات تطبيقية سواءً فيما يتعلق بجانب المهنية أو الاستقلالية أو الإفصاح.

رسم توضيحي رقم (1) يوضح العلاقة بين التدقيق والرقابة والحوكمة الشرعية

العنصر	**التدقيق الشرعي**	**الرقابة الشرعية**	**الحوكمة الشرعية**	**مقاصد الشريعة**
الوصف	**الوظيفة**	**النظام**	**الإطار**	**الغاية**
الترتيب	**الأول**	**الثاني**	**الثالث**	**الرابع**

ومن الأمور التي تستدعي وجود التدقيق الشرعي الخارجي هو حجم أصحاب المصلحة في المؤسسات المالية الإسلامية، إن أهم ما يميز التدقيق الشرعي الخارجي عن غيره من عناصر الحوكمة الشرعية هو الاستقلالية والمهنية، وأهم ما يصبو إليه هو تعزيز الثقة بمستوى الالتزام الشرعي لدى مستخدمي تقارير التدقيق الشرعي الخارجي وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية. إن التدقيق الشرعي الخارجي يهدف لتحقيق مقاصد الشريعة وبشكل خاص ما يتعلق بحفظ المال والدين، وتعرف مقاصد التشريع العامة بأنها "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها"، بحيث لا تختصّ ملاحظتُها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من

الحِكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها".(Ibn ʻĀshūr,2004)

إن حفظ المال مقصود الشريعة الأعظم من الأموال، ومن مقاصدها أيضاً وضوح الأموال ثم رواج الأموال وثباتـــها والعدل فيها(Belwāfī,2008) ، وهنا نقل مهم في هذه المسألة للشيخ الإمام ابن عاشور "وإذا استقرينا أدلةَ الشريعة من القرآن والسنة الدالة على العناية بمال الأمة وثروتها والمشيرة إلى أن به قِوام أعمالها وقضاء نوائبها، نجد من ذلك أدلةً كثيرةً تُفيدنا كثرتُها يقينًا بأن للمال في نظر الشريعة حظا لا يستهان به" وهو ما يجعل وسائل حفظ المال والعلاقة بين أصحابه وضبطها أمراً مقاصدياً"،(Ibn ʻĀshūr,2004) إن مفهوم الحوكمة الشرعية متفق ومقاصد الشريعة الإسلامية من خلال مقصدي حفظ الدين والمال معاً(Al-Nnāhiḍ,1980) ولذلك فإنه من الجدير أن تكون هناك وسائل في إطار عمل المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق هذين المقصدين من مقاصد الشريعة، ولا يوجد وسيلة أنجع من الحوكمة الشرعية ومكوناتها، إذ أن الحوكمة الشرعية تعتمد على عموم الأدلة والنصوص الشرعية الدالة على تحري الكسب الطيب واجتناب الكسب المحرم، وهذا الأمر هو المقصد الأساسي لنظرية الحوكمة الشرعية (Al-Nnāhiḍ,1980) ؛ كما تهدف الحوكمة الشرعية إلى إيجاد إطار متكامل يعمل على تحقيق التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يتم ذلك إلا بوجود مكونات نظام الرقابة الشرعية كهيئة الرقابة الشرعية أو المعايير الشرعية المعتمدة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ووظيفة الالتزام وإدارة المخاطر الشرعية، وكلها وسائل الهدف منها هو التأكد من طهر المال ونقائه وعدم تداخله بالمال المحرم وهو ما يمكن التعبير عنه بالتطبيق العملي بوجود آلية لفحص وضمان استمرار توافق الاستثمارات والأصول مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها العدل في التعامل بين الشركاء وعدم البغي بينهم وهو ما يعبر عنه

بوجود قواعد حوكمة تضبط العلاقة بين أصحاب المصلحة، ومنهم المساهمون وتحميها على أساس المعاملة المتساوية، كما أن مقصد الوضوح وهو من مقاصد الشريعة في المال يتجلى في الإفصاح عن المخالفات الشرعية –إن وجدت– وحساب الزكاة والتطهير، ومن خلال الممارسة المهنية يتضح وجود تقصير في هذا الجانب من حيث وجود تقصير في حساب مبالغ التطهير لفترات مالية متتابعة قد تمتد إلى عشر سنوات وهو ما يؤدي إلى اختلاط أموال المساهمين وحملة الوحدات بالعنصر المحرم، ويضاف لذلك أن عدم الإفصاح عن الزكاة ومبلغها –إن وجد– يؤدي لإشكالية في مبالغ الزكاة التي يتم إخراجها، ويؤكد هذا المفهوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إذ أوضح المجلس في المعيار رقم 19 بأنه في حالة الصكوك وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامية، فإنه ينبغي افتراض أنه بالإضافة إلى كون المستثمرين يلتزمون بمراعاة القضايا الشرعية، فإن التطورات الجوهرية في مثل تلك القضايا سوف تؤثر على رغبتهم في الاكتتاب في الأداة أو الاحتفاظ بها، وبالتالي، ينبغي تقديم الإفصاحات في الوقت الملائم بشأن أي مسألة من المحتمل أن تؤثر بشكل معقول على التزام الأداة المستمر بأحكام الشريعة ومبادئها. (Mi'yār raqm 19,2017)

المبحث الثالث: التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية

تميزت المرحلة الأولى من عمر الصناعة المالية الإسلامية بالدور الكبير الذي لعبته هيئات الرقابة الشرعية، وتعرف هيئة الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من

التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة، وما زالت هيئات الرقابة الشرعية الكفؤة تؤدي دوراً مهما في توجيه الصناعة المالية الإسلامية نحو أعلى معايير الالتزام الشرعي وتخليص المؤسسة المالية الإسلامية وأصحاب المصلحة والمجتمع من مخاطر عدم الالتزام الشرعي والتعامل بالربا وغيره من المحرمات وهو دور مهم وجهد واضح لا يمكن التغاضي عنه، ورغم أن معيار الضبط رقم 1 يشير أيضا إلى دور إبداء الهيئة لرأيها في مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إلا أن هذا الأمر لم يحز على قدر كبير من عملها وهو ما يؤكده بنك الكويت المركزي في تعليماته للحوكمة الشرعية، ويشير في هذا السياق محمد أنس الزرقا إلى أن الهيئة الشرعية "تراقب بقدر ما مدى التزام المؤسسة بهذه المعايير. نقول بقدر ما، لأن الهيئة الشرعية نادراً ما تضم من يتقن المهارات المهنية التي يتقنها المراجعون لكشف المخالفات"،(Al-Zarqā,1999) ويؤكد الدكتور موسى آدم هذا الأمر أيضاً في بحثه بذكره أن أعضاء هيئات الفتوى هم من العلماء الذين غالبا لا تسمح ظروفهم من مباشرة أعمال التدقيق الشرعي،(Ādam ʻīsà,2002) إضافةً لذلك فإن وظيفة هيئة الرقابة الشرعية تختلف من مؤسسة لأخرى،(Al-Qarrī,2019) ويشهد بذلك أيضاً واقع الصناعة المالية الإسلامية، ومما يظهر أيضاً اختلاف مؤهلات وخبرات وقدرات أعضاء تلك الهيئات الشرعية، ويعود الدكتور القري فيشير إلى الوظيفة الأساسية للهيئات الشرعية هي تسديد القرارات الإدارية والمالية حتى لا تنحرف المؤسسة عن المسار الشرعي ولا تخرج عن نطاق المباح، (Al-Qarrī,2019) فيما يشير الملا إلى أنه ومع أهمية دور هيئة الرقابة الشرعية إلا أنها تواجه مشكلة في استقلاليتها بسبب بعض الممارسات التي تم ملاحظتها والتي يتم الضغط فيها من مجلس الإدارة على هيئة الرقابة الشرعية،(Al-Malā, ʻAdnān,2015) وبالتالي يمثل ذلك من الناحية المهنية تهديداً لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وبتتبع

الممارسة المهنية في مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، فإن الممارسات الأولية للتدقيق الشرعي الخارجي كان تتم بقيام جهة خارجية مستقلة "مكتب محاسب قانوني" بالقيام بأعمال التدقيق الشرعي لإبداء الرأي وتقديم تقرير لهيئة الرقابة الشرعية في مدى التزام إدارة البنك الإسلامي بالفتاوى والآراء الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، وتعرف الرقابة الشرعية بأنها "فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها"، (Mi'yār al-ḍabt li-al-mu`assasāt al-mālīyah al-islāmīyah raqm,2007) كما تعرف بأنها "النظام الذي يساهم في تحقيق التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية ويتكون هذا النظام من وظائف وأشخاص، وعلى صعيد الهيئات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية فإن مفهوم الرقابة الشرعية كان حاضراً ولو على نحو متأخر نوعاً ما، إذ صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 177 في الدورة التاسعة عشرة للمجمع في عام 2009 بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها، شروطها، طريقة عملها والذي نص على تعريف الرقابة الشرعية بأنها "إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها، والتأكد من سلامة تطبيقها، وأنها تتكون من هيئة الرقابة الشرعية وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية والرقابة الشرعية المركزية" (Qarār mujamma' al-fiqh al-duwalī raqm,2009).

إن الصناعة المالية الإسلامية تقوم على منطلقات شرعية أساسية وهي تولي المسؤولية للأشخاص الأكفاء والتعاون على البر والتقوى والمحاسبة والمساءلة في حالات التعدي والتقصير، ومن هنا يبرز مفهوم مهم في الحوكمة الشرعية بجميع مكوناتها وهو مفهوم المساءلة، وهو مفهوم مهم تقوم عليه العديد من التطبيقات التي تقوم عليها صناعة التدقيق الشرعي، وهي إعطاء الحق للمساهمين بمساءلة المؤسسة المالية الإسلامية في حالات

عدم الالتزام الشرعي والذي يعد التزاماً قانونياً وشرعياً، فمن الناحية القانونية فإن المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بوجود نصوص في عقود التأسيس أو تعديلاتها بأنها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن الناحية الشرعية فإن الشركة ملزمة بما تم الاتفاق عليه مع المساهمين ويتأكد تحقيق هذا الالتزام سنوياً بمصادقة الجمعية العمومية للمساهين على التقارير الشرعية، وهنا تكمن أهمية وجود طرف خارجي مستقل وظيفته التأكد من التزام الجهة التي تقديم الخدمة لها وهي المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية. إن مفهوم المساءلة يعد أساساً هاماً في مهنة التدقيق الشرعي الخارجي، إذ تعد شهادة المدقق الشرعي الخارجي عنصراً مؤيداً بأن الشركة قامت بتنفيذ أعمالها ومعاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأن بيئة الرقابة الشرعية الداخلية مرضية وأنه لا توجد حالات تعد أو تقصير ذات أهمية نسبية، وينحصر دور المدقق الشرعي الخارجي في المساءلة دون المحاسبة، حيث أن المحاسبة كما أسلفنا هي حق من حقوق الجمعيات العمومية للشركات والتي تعد أعلى سلطة فيها إضافةً إلى أنها حق للجهات الإشرافية والقضائية في الدولة.

إن المساءلة في الإسلام أمر متجذر، ومن شواهد ذلك ما فعله النبي المصطفى ﷺ من محاسبة ابن اللتيبة وهو رجل من الأزد استعمله ﷺ على صدقات بني سليم وكان النبي المصطفى ﷺ يمارس أعمال الرقابة على المال العام بقوله وفعله، فكان يحاسب عماله على كل ما قبضوه وما صرفوه من أموال الزكاة وكان يحذر صحابته الكرام من أي تفريط في المال ولو كان مثقال إبرة(Rātib, Husayn,2001) وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفهوم الحديث بوضعه ﷺ ضوابط رقابية على جمع المال، يقول الخليفة

الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوها قبل أن توزنوا، فإن أهون عليكم في الحساب غداً أن تحاسبوا أنفسكم اليوم".

وبالنظر في إحدى التجارب التي تحتوي على كيان قانوني متخصص بالتدقيق الشرعي الخارجي وهي دولة الكويت فإنه وبحسب تعليمات هيئة أسواق المال بعرف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بأنه شخصية اعتبارية معينة من قبل المساهمين ومنحوه الثقة والصلاحية للقيام بمهمة ينبغي عليه القيام بها بكل صدق وموضوعية ومهنية، وهذه الثقة لا بد أن تحترم وأن تكون نتيجتها أداء الأعمال بما يتفق مع مسؤوليته الشرعية في الشهادة بالحق، إن عدم قيام مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بإبداء الرأي عن كافة العقود والمعاملات وحصرها فقط فيما تم الاطلاع عليه يشير لوجود خلل منهجي في عملية التخطيط والإعداد والتنفيذ وتقارير التدقيق الشرعي الخارجي وهو يعتبر من التقصير في المسؤولية الملقاة على عاتقهم شرعاً، وكذلك الحال بالنسبة لعدم اتباع منهجية هيئة أسواق المال في إعداد تقارير التدقيق الشرعي الخارجي والذي يعتبر من التقصير المهني.

إن من أهم الأمور التي يلزم المدقق الشرعي الخارجي أن يقوم بها هي التأكد من عدم وجود تعد أو تقصير في الإدارة، فمثال التقصير وجود ضعف جوهري في نموذج الحوكمة الشرعية من حيث غياب التوصيف الواضح للمخاطر الشرعية الجوهرية وضعف كفاءة عمليات التدقيق الشرعي الداخلي وعدم انعكاس الضوابط الشرعية، كما ينبغي على المدقق بذل العناية المهنية والاستقلال والحياد والتزامه بقواعد السلوك المهني.

إن المتتبع لتطور المعايير ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية يرى أنها بدأت بظهور معيار الضبط رقم 1 الصادر عن أيوفي بعنوان تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها، وقد ذكر في صدر المعيار بأن هذا المعيار الذي هو أول معايير الضبط أهم الأمور المتعلقة بالرقابة الشرعية، لأن الهيئة هي الجهة المختصة والمؤهلة للرقابة الشرعية،

واستمر إصدار المعايير واستخدام مصطلح الرقابة الشرعية في الدلالة على النظام المتكامل والبيئة اللازمة لتحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتي تضم وظائف ومسؤوليات مختلفة واستمر هذا الأمر حتى ظهور معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم 10 وذلك أدى إلى إعادة التركيز نحو مصطلح الحوكمة الشرعية والتي تشكل مفهوماً أوسع لتحقيق الالتزام الشرعي من مفهوم الرقابة الشرعية. واستكمالاً لمعايير أيوفي الخاصة بالحوكمة الشرعية فإنه يظهر بشكل جلي ذلك في المعيار رقم 2 من معايير الضبط والخاص بالرقابة الشرعية.

بشكل عام يوجد تباين على مستوى الدول التي تنتشر فيها الصناعة المالية الإسلامية من حيث وجود نموذج للحوكمة الشرعية بدايةً، ومن ثم من حيث مدى التشابه بين هذه النماذج، ويمكن إيضاح وتفسير ذلك من خلال ما ذكره معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم 10 والذي نص على أنه يمكن للسلطات الإشرافية أن تكيف نظام الضوابط الشرعية المعتمد من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولتها لتلائم واقع السوق ودرجة تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية فيها. ولكل نموذج جوانبه الإيجابية والسلبية، لكن يجب أن يكون لدى السلطات الإشرافية إدراك كامل وتبرير للنموذج الذي يفي بمتطلباتها. وفي هذا الصدد، ينبغي الالتفات إلى الحكمة الرائجة القائلة بأنه "لا يوجد نموذج واحد" و"ليس هناك علاج واحد" والتي تتبناها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعد لسان دفاع معترفا به دوليا عن الضوابط الجيدة.

وتدليلاً على ذلك وبالنظر للدول التي تحرص على اتباع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) بشكل كامل أو جزئي أو كدليل إرشادي فإنه يمكن إيجازها بالجدول الآتي:

جدول (1) يبين الدول التي تحرص على اتباع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

معايير الإدارة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	عدد الدول المتبعة لها بشكل كامل أو جزئي أو كدليل إرشادي
المعايير الشرعية	21
المعايير المحاسبية	18
معايير الحوكمة والتدقيق والأخلاقيات	13

إن من أبرز ما يواجه صناعة الحوكمة الشرعية هو بطء التطور الحاصل في معايير الحوكمة الشرعية مقارنة بالحوكمة التقليدية، حيث إن معايير الحوكمة يتم تحديثها بشكل دوري كمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينما لم تتطور أغلب معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي منذ عام 1999.

المبحث الرابع: التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي

يعد التدقيق الشرعي الداخلي من عناصر الحوكمة الشرعية المهمة، ويلعب التدقيق الشرعي الداخلي دوراً في تعزيز مصداقية المؤسسات المالية الإسلامية (Ghani & others,2019[1]) ، ويزداد دور وأهمية التدقيق الشرعي الداخلي كلما كبر حجم المؤسسة المالية الإسلامية وتنوعت نشاطاتها وتعقد هيكلها بحيث إنه يكون خطاً دفاعيا في منظومة تحقيق الالتزام الشرعي، ويعد التدقيق الشرعي الداخلي من أهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ويعرف بأنه عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم

كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية بهدف معرفة فيما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفر تأكيدا معقولا بأن إدارة المؤسسة قد أدت مسئولياتها تجاه ضمان تطبيق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة(Bank al-Kuwayt al-markazī,204).

وتختص وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي على صعيد الصناعة المالية الإسلامية بالقيام بالدور المناط بها من تقييم نظام الرقابة الشرعية الداخلية، وهو ما يعد مرحلة أولى أقل تقدماً من صناعة التدقيق الداخلي والتي يكون دور التدقيق الداخلي فيها تقديم تأكيدات وخدمات استشارية وهو ما يؤدي لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، بينما في صناعة التدقيق الشرعي الداخلي فيلاحظ وجود ضعف أو غياب لتحسين فاعلية إدارة المخاطر والحوكمة.

تختص وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بفحص نظام الرقابة الشرعية على مستوى المؤسسة المالية الإسلامية، ويشمل الفحص النظام الآلي والسياسات والإجراءات ومدى كفاءة وكفاية الضوابط الرقابية التي تساعد في بناء مصدات من أي مخالفات أو تجاوزات لأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد ذلك يقوم المدقق الشرعي الداخلي بعمل التدقيق الدوري على مستوى إدارات المؤسسة المالية الإسلامية وشركاتها التابعة للتأكد من وجود وكفاءة وكفاية نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتقرير عن ذلك. إن وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي تعد خط دفاع ضمن منظومة التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

إن من أهم ما يميز وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي هو الاستقلالية، حيث أنها ليست وظيفة تنفيذية ولا تتبع الإدارة التنفيذية للمؤسسة. ولكن الواقع التطبيقي في العديد من التجارب حول العالم يظهر وجود إشكاليتين جوهريتين في عمل المدقق الشرعي

الداخلي، أولهما هي التبعية للإدارة التنفيذية وعدم الاستقلالية عنها مما يجعل دور المدقق الشرعي الداخلي ضعيف ومستوى الاستقلالية في غياب تام وتهديد عال، وثاني التحديات هو الخلط في طبيعة الأعمال ودمج جميع وظائف الرقابة الشرعية في شخص المدقق الشرعي الداخلي، فيتم الجمع بين وظيفة الالتزام الشرعي والبحث والاستشارات الشرعية وأمانة سر هيئة الرقابة الشرعية في شخص موظف واحد هو المدقق الشرعي الداخلي.

إن التحديات المذكورة تمثل خطراً على صناعة الحوكمة الشرعية وتفويتاً لفرص النمو والفعالية واستحداث المزيد من الموارد البشرية لهذا القطاع الهام في استدامة الصناعة المالية الإسلامية وهو ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة المالية الإسلامية ومصداقيتها لدى الجمهور وتوليد الوظائف على مستوى الدولة، وقد ظهرت من خطر جمع هذه الوظائف في شخص واحد من قيام المدقق الشرعي الداخلي بإبداء رأي تدقيق خاطئ في ظل ضعف المهنية وتزاحم وتضارب الوظائف المناطة به.

وبالنظر لإحدى التجارب القائمة والتي تمثل الممارسة المهنية والمفترضة للمدقق الشرعي الداخلي وهي التجربة الصادرة عن هيئة أسواق المال بدولة الكويت فإنه يتضح وجود وظيفة واجبة التسجيل لدى هيئة أسواق المال بدايةً تتواجد وحدة للتدقيق الشرعي الداخلي والتي تعرف بأنها "وحدة إدارية تابعة للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وتختص بالرقابة على المعاملات التجارية والمالية للشركة للتأكد من مدى مطابقتها للقرارات والمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة"، (Mādah 2-2-4, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis,2015) ويكون مسؤول التدقيق الشرعي مسؤولاً عن وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، ويعرف بأنه الشخص الذي يقوم بمهام الرقابة على المعاملات التجارية والمالية لدى شخص مرخص له للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة.(Mādah 2-2-4, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis,2015) وتعد

وظيفة مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة واجبة التسجيل لدى هيئة أسواق المال، وتختص وحدة التدقيق الشرعي الداخلي بالتثبت من شرعية التطبيق للمعايير الشرعية وذلك بالاطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة لأعمال الشخص المرخص له؛ للتأكد من التزام الإدارات بالمعايير الشرعية وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة، وذلك من خلال مواعيد دورية وزيارات ميدانية لمواقع العمل أو للمؤسسات التي يتعامل معها الشخص المرخص له إذا لزم الأمر،(Mādah 2-2-4, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis,2015) ويشترط للترشح لهذا المنصب استكماله لقواعد الكفاءة والنزاهة المحددة في اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، إذ ينبغي أن يكون المؤهل الجامعي أو الماجستير أو الدكتوراه في مجالات فقه المعاملات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو ما يعادل ذلك، أو أن يكون حاصلاً على إحدى الشهادات المهنية المعتمدة من هيئة أسواق المال والمذكورة في الملحق رقم 3 من الكتاب الخامس بالإضافة إلى خبرة عملية لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي مع اجتياز برنامج المؤهلات المهنية المعتمد من هيئة أسواق المال، وترفع الوحدة تقارير دورية بذلك إلى لجنة التدقيق بمجلس الإدارة، وفي حال صناديق الاستثمار ونظام الاستثمار الجماعي التعاقدي فإنه يجوز لمدير الصندوق أو النظام لمدير الصندوق أن يكلف مسؤول التدقيق الشرعي الخاص به للقيام بمهام وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق أو النظام، وفي حال كان مدير الصندوق أو النظام لا يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فينبغي عليه تعيين مكتب تدقيق شرعي خارجي ليشغل منصب وحدة التدقيق الشرعي الداخلي مع تحمل مدير الصندوق لأتعابه (Mādah 2-2-4, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis,2015)، ويجوز للمدقق الشرعي الداخلي الاستعانة بخدمات مكتب تدقيق شرعي خارجي مسجل لدى الهيئة.

ويلاحظ أن العلاقة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي تتشابه في عدة نواحي فكل منهما يقوم بفحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية ولكن يختلف هدف كل منهما من هذا الفحص، فالداخلي يتأكد من كفاءة وكفاية وفعالية النظام، والخارجي يتخذه وسيلة لتحديد حجم العينة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تكامل العمل، ومن نقاط الاختلاف بينهما التبعية فالداخلي يتبع لجنة التدقيق بمجلس الإدارة والخارجي يتبع الجمعية العمومية.

ومما يؤكد وجود علاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي هو أن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يختص بالرقابة على جميع المعاملات التجارية والمالية للشخص المرخص له أو نظام الاستثمار الجماعي للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة، ومراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، ويرفع تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للشخص المرخص له، ويلاحظ هنا اشتمال نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وهو ما يمثل نقلة نوعية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية وتعزيزاً لمنظومة الرقابة الشرعية. وتستند أعمال التدقيق الشرعي الخارجي على التزامات بمعايير أخلاقية ومهنية في الاستقلالية وتجنب أي تعارض للمصالح، ويجب أن يشتمل تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والذي يتم نشره ضمن التقرير وإجراءات التدقيق التي أدت للتوصل لنتائج أعماله الواردة في هذا التقرير.

من الملاحظ أنه من المبكر الحديث عن التجارب الواقعية في دراسة وتحليل شكل العلاقة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وبالمقارنة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي بدولة الكويت فإنه يتضح وجود تشابه في شروط التأهيل المهني بين الوظيفتين ووجود إلزامية بشهادات مهنية معينة وسنوات خبرة مهنية في نفس المجال، فيما يختلف

شكل وبنية التقرير ودوريته ومكونات التقرير، حيث يعد تقرير التدقيق الشرعي الخارجي مفصلاً إلى حد كبير ومتبعاً لمعايير إفصاح متقدمة على مستوى الصناعة المالية الإسلامية.

– إن التفصيل المذكور في شكل تقرير التدقيق الشرعي الخارجي والمطلوب من المكاتب الالتزام به يعطي دعماً رئيسياً لمزيد من الإفصاح الشرعي وتعزيزاً للمهنية من جانب مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وتعرفاً على خطوات العمل التي تم اتباعها في سبيل الوصول للرأي وهو ما يتوافق مع أفضل الممارسات المهنية على صعيد إعداد تقارير التدقيق المحاسبي للبيانات المالية، وهو ما يتوقع أن يشكل داعماً في استدامة صناعة التدقيق الشرعي الخارجي وداعماً لأطر الحوكمة وأفضل الممارسات المهنية، خاصةً وأن الإفصاح الأفضل يقلل من تكاليف الرصد ويزيد من ثقة المستثمرين ويعزز القدرة التنافسية في السوق، كما وأنه لجذب الاستثمار في الأسهم تحتاج الاقتصادات إلى إطار سليم الحوكمة الشركات يتطلب إفصاح موثوق به(munaẓamat al-ta‘āwun al-iqtisādī wa-al-tanmīyah, 2019.

من خلال ما تقدم فإنه يتضح أن العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي وغيره من عناصر الحوكمة الشرعية هي علاقة تكاملية، حيث ان المستقبل المنشود والممارسة المهنية تتطلب جهة للفتوى وتفسير المعايير الشرعية وجهة تقوم بالتدقيق الشرعي الداخلي تتبع لمجلس الإدارة وجهة مستقلة خارجية تقوم بالاطلاع على ممارسة التدقيق الشرعي الداخلي ونظام الرقابة الشرعية وفحصه والتأكد من فعاليته وكفاءته في صد المخاطر الشرعية. إن هذا التكامل يساعد في استدامة صناعة الالتزام الشرعي وبالتالي استدامة الصناعة المالية الإسلامية.

والجدول أدناه يوضح تفاصيل المقارنة بين التدقيق الشرعي الخارجي وغيره من عناصر الحوكمة الشرعية على صعيد الجهات الإشرافية المختلفة في أحدى الدول وهي دولة الكويت.

جدول (2)، مقارنة بين مكونات عناصر الحوكمة الشرعية – الجهات الإشرافية في دولة الكويت أنموذجاً

المقارنة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
إدارة – وحدة التدقيق الشرعي الداخلي	إدارة داخلية مستقلة عن الإدارة التنفيذية للبنك تختص بالتدقيق الشرعي الداخلي تتبع من الناحية الفنية لهيئة الرقابة الشريعة ومن الناحية الإدارية لرئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق الدارة، وتقوم الإدارة التأكد من التزام إدارة البنك بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك، إضافةً للتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفاعليته.	وحدة إدارية تابعة للجنة التدقيق وتختص بالرقابة على المعاملات التجارية والمالية للشركة للتأكد من مدى مطابقتها للقرارات والمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة وذلك بالتثبت من شرعية التطبيق بالاطلاع على حالات انتقائية للمعاملات اليومية المختلفة لأعمال الشخص المرخص له؛ للتأكد من التزام الإدارات بالمعايير الشرعية وقرارات الهيئة

المقارنة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
		ذات الصلة، وذلك من خلال مواعيد دورية وزيارات ميدانية لمواقع العمل أو للمؤسسات التي يتعامل معها الشخص المرخص له إذا لزم الأمر
مكتب التدقيق الشرعي الخارجي	مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك، يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك بناء على ترشيح مجلس الإدارة، ويرفع مكتب التدقيق الشرعي الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية	مؤسسة مستقلة (رخصة فردية أو شركة)، تختص بالرقابة على جميع المعاملات التجارية والمالية للشخص المرخص له أو نظام الاستثمار الجماعي للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الشرعية وقرارات الهيئة ذات الصلة، ومراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، كما يرفع تقاريره بهذا الشأن على النحو التالي:

المقارنة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
		1. الجمعية العامة بالنسبة للشخص المرخص له. 2. جمعية حملة الوحدات بالنسبة للصناديق. 3. مدير نظام الاستثمار الجماعي.
شروط تعيين المدقق الشرعي الداخلي	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية وشهادة المدقق الشرعي المعتمد	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادات أكاديمية ومهنية وبرنامج المؤهلات المهنية
شروط تعيين المدقق الشرعي الخارجي	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية وشهادة المدقق الشرعي المعتمد	خبرة خمس سنوات، لا حكم عليه، الحصول على شهادة جامعية في مجال الشريعة الإسلامية أو مؤهل مهني في مجالات فقه المعاملات المالية
مراجعة أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي	شرط أساسي لتقرير التدقيق الشرعي الداخلي	غير منصوص عليه

المقارنة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
عدد سنوات الخبرة المطلوبة للمدقق الشرعي الداخلي	سنتان	سنتان
عدد سنوات الخبرة المطلوبة للمدقق الشرعي الخارجي	5 سنوات	سنتان

بينما يوضح الجدول أدناه تفاصيل المقارنة بين التدقيق الشرعي الخارجي وغيره من عناصر الحوكمة الشرعية.

جدول رقم (3) يبين مقارنة التدقيق الشرعي الخارجي مع عناصر الحوكمة الشرعية

	هيئة الرقابة الشرعية	التدقيق الشرعي الداخلي	التدقيق الشرعي الخارجي
الإلزامية	غير إلزامية	إلزامية	إلزامية
الظهور الزمني	الأسبق	يلي الهيئة الشرعية	يلي التدقيق الشرعي الخارجي
الهدف	إبداء الرأي الشرعي ومراجعة الهياكل واعتمادها ومراجعة	التأكد من القدرة على إدارة المخاطر الشرعية وذلك عن طريق وجود نظام رقابة	إبداء الرأي في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

	أدلة السياسات والإجراءات وتفسير المعايير الشرعية	شرعية داخلية ذو كفاية وكفاءة وفعالية مع وجود ضوابط كاشفة ومانع وتصحيحية	والتأكد من وجود وكفاءة نظام رقابة شرعية داخلية وذلك بفحص مهني للعينات المختارة
الاستقلالية	مستقل، يعين من قبل الجمعية العمومية	مستقل جزئياً بتبعيته للجنة التدقيق في مجلس الإدارة وبكونه جزء من المؤسسة المالية الإسلامية	مستقل بشكل كامل، يعين من قبل الجمعية العمومية
يقوم بخدمة	المساهمين	مجلس الإدارة	المساهمين
دورية التقارير	نصف سنوية	ربع سنوية	سنوية
الشكل	أعضاء هيئة مستقلين، شركة استشارات شرعية	وظيفة مسجلة لدى هيئة أسواق المال	مكتب تدقيق شرعي خارجي مسجل لدى هيئة أسواق المال
التقرير	ينشر ضمن التقرير السنوي	غير منشور	ينشر ضمن التقرير السنوي
الجهة التي يتم توجيه	إدارة المؤسسة المالية الإسلامية	لجنة التدقيق في مجلس الإدارة	الجمعية العمومية

التقرير لها			
الشهادات المهنية	غير منصوص عليها	ملحق 3 – الكتاب الخامس – اللائحة التنفيذية	مادة 3-5-5 الفصل الثالث الكتاب الخامس- اللائحة التنفيذية
قواعد الكفاءة والنزاهة	لا تنطبق	تنطبق	تنطبق
الفعالية	تقاس فعالية هيئة الرقابة الشرعية في مدى مساهمتها في الفتوى والمساعدة في تطوير المنتجات للمؤسسة المالية الإسلامية والرد على الاستفسارات المطلوبة والقيام باعتماد السياسات والإجراءات وأدلة العمل الخاص بالمؤسسة المالية الإسلامية.	تقاس فعالية التدقيق الشرعي الداخلي بقدرته على تحديد هدف التدقيق الشرعي ونطاقه وعلاقة التدقيق الشرعي بالحوكمة ووجود ميثاق للتدقيق الشرعي وكفاءة المدققين الشرعيين الداخليين وإجراءات عملية التدقيق الشرعي ومتطلبات إعداد التقارير والاستقلالية.	تقاس فعالية التدقيق الشرعي الخارجي بقدرته على تحديد هدف عملية التدقيق الشرعي الخارجي ونطاقه وعلاقته بعناصر الحوكمة الشرعية الأخرى وكفاءة المدققين الشرعيين الخارجيين ووجود أدلة عمل للتدقيق الشرعي

			الخارجي والتزامهم بالمعايير المهنية وأفضل الممارسات والإفصاح والشفافية والاستقلالية.

النتائج:

- يتمثل هدف التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في النظام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- هناك حاجة لوجود تدقيق شرعي خارجي حرصاً على حماية الصناعة من أي تعثرات أو تحديات يتسبب بها ضعف نماذج الحوكمة الشرعية وغياب الاستقلالية وحرصاً على استدامة نمو الصناعة المالية الإسلامية.
- يلاحظ هنالك ضعف في مستوى تطوير المعايير على مستوى الصناعة المالية الإسلامية، فعلى سبيل المثال يعود آخر إصدار لمعيار الضبط الخاص بهيئة الرقابة الشرعية إلى عام 1999.
- إن دور هيئة الرقابة الشرعية في بداية عمر الصناعة المالية الإسلامية في جانب التدقيق الشرعي كان متطلباً لمرحلة معينة. ولا يعد الجمع بين وظيفتي الفتوى والتدقيق هو الممارسة المطلوبة والمأمولة خاصةً وأن هناك حالات من تعارض المصالح وضعف الاستقلالية.

التوصيات

- تفعيل التوصية المتعلقة بتعهد المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين عدد كاف من المراقبين الشرعيين يتناسب وحجم المؤسسة، بحيث يتم تدريبهم تدريباً محاسبياً ومالياً بما يعينهم في أداء مهامهم في الرقابة على أعمالها.
- ينبغي إضافة واعتماد المقاصد الشرعية ضمن منهجيات وبرامج التدقيق الشرعي الخارجي.
- من الضروري توسع صناعة التدقيق الشرعي الخارجي ليشمل إضافةً للمؤسسات المالية الإسلامية مؤسسات القطاع الثالث كمؤسسات الأوقاف والزكاة والصدقات والمؤسسات الغير ربحية والأثلاث وغيرها والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لما يحققه من مصلحة مشتركة لأصحاب المصلحة في هذا القطاع.

REFRENCES

Al-majlis al-‘ām li-al-bunūk wa-al-mu’assasāt al-mālīyah wa-al-ma‘had al-islāmī li-al-buḥūt wa-al-tadrīb, taqrīr warshat al-‘amal hawla hawkamat al-iltizām al-shar‘ī fī sinā‘at al-khadamāt al-mālīyah al-islāmīyah, 2007

Ṣadīqī, ‘Abdllāh- al-Nūbānī, Khawlah Farīz, Hawkamat al-muassasāt al-mālīyah al-islāmīyah, Kursī Sabic li-dirāsāt aswāq al-māl al-islāmīyah, Al-Riyyād, al-Mamlakat al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, 2016

Bin ‘īsā, Dawūd, al-Hawkamah wa-taṭbīqātuhā ‘alà al-tadqīq wa-al-raqābah al-shar‘īyah: Dirāsah ta’ṣīlīyah fiqhīyah: al-Kuwayt anmūdhajan, utrūhat duktūrāh, al-jāmi‘ah al-urdunīyah, al-Mamlakah al-Urdunīyah al-Hāshimīyah, 2019

Mish‘al, ‘Abdalbārī, al-Tadqīq al-shar‘ī al-khārijī: Ru`yah jadīdah wa-abraz al-taṭbīqāt al-mu’āsirah, mu`tamar AAOIFI al-sanawī al-khāmis ‘ashar li-al-hay`āt al-shar‘īyah, Mamlakat al-Bahrīn, 2017

Lāl al-Dīn, Muhammad Akram, al-hawkamah: `ususuhā, wa-al-mabādi` wa-atharuhā ‘alà al-mumārasah fī majālis al-sharī’ah, Muntadà al-tamwīl al-islāmī al-‘ālamī, Kuala Lumpur, 2012

Qal‘ajī, Muhammad Ruwās, Mu‘jam lughat al-fuqahā`, Bayrūt, Dar al-Nafā`is, al-Tab‘ah 2, 1988

Ibn Taymiyyah, Ahmad, Majmū‘ al-fatāwà, tahqīq ‘Abdarrahmān bin Muhammad bin Qāsim, Mujamma‘ al-Malik Fahd li-tibā‘at al-mushaf al-sharīf, al-madīnah al-munawwarah, 1995.

Jāsir, Muhammad ‘Umar, al-Tadqīq al-shar‘ī al-khārijī, waraqah ‘ilmīyah muqaddamah li-mu`tamar Shūrà al-`awwal li-al-tadqīq al-shar‘ī, al-Kuwayt, 2009

Al-Nnāhiḍ ‘Abdal’azīz, Ṣawālhī Yūnus, Naḍarīyat al-hawkamah al-shar‘īyah li-al-mu`ssasāt al-mālīyah: mafhūmuhā, wa-mustanaduhā, wa-mushkilatuhā, wa-mabādi`uhā, wa-murtakazātuhā, Qarārāt al-mujamma‘ al-fiqhī al-islāmī, bi-makkah al-mukarramah, al-dawrah al-khāmisah, al-qarār al-khāmis, 1980

Al-Qurṭubī, Abu ‘Abdillāh bin Muhammad, al-Jāmi’ li-ahkām al-qur’ān, tahqīq: Ahmad al-Bardūnī wa Ibrāhīm Aṭfīsh, Bayrūt, Mu`assasat al-Risālah, al-ṭab’ah 1, 2006

Mi‘yār al-hawkamah li-al-mu`assasāt al-mālīyah al-islāmīyah, raqm 6.

Māddah 2-2-2, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis, al-llā`iḥah al-thanfīdhīyah li-hay`ati aswāq al-māl, dawlat al-Kuwayt, 2015.

Ibn ‘Āshūr, al-Ṭāhr, Maqāṣid al-Sharī‘ah al-Islāmīyah, Tūnus: al-Dār al-‘arabīyah li-al-kitāb.

Belwāfī, Ahmad Mahdī, Murājaʻah ʻilmīyah li-kitāb: Maqāṣid al-sharīʻah al-khāṣṣah bi-taṣarrufāt al-mālīyah, taʻlīf: ʻAzddīn bin Zghībah, Majallat al-Malik ʻAbdalʻazīz, al-Iqtiṣād al-islamī, Jaddah, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʼūdīyah, 2008

Miʻyār raqm 19, al-mabādiʻ al-irshādīyah al-khāsah bi-mutaṭallabāt al-ifsāh li-muntajāt sūq al-māl al-islāmī, (al- Ṣukūk wa-barāmij al-istithmār al-jamāʼī al-islāmī), 2017.

Majlis al-Khadamāt al-mālīyah al-islāmīyah, Miʻyār raqm 10.

Miʻyār al-Hawkamah li-al-muʼassasāt al-mālīyah al-islāmīyah raqm (1).

Al-Zarqā, Muhammad Anas Ben Musṭafà, al-Haykal al-sharʻī li-al-sināʻah al-mālīyah al-islāmīah: Jawānib al-khalal wa-ṭarīq al-iṣlāh.

Ādam ʻīsà, Mūsà, Taṭwīr asālīb al-raqābah al-sharʻīyah al-dākhilīyah fī al-maṣārif al-islāmīyah, Baḥt muqaddam li-al-muʻtamar al-thānī li-al-hayʻāt al-sharʻīyah li-muʻssasāt al-mālīyah al-islāmīyah, al-Manāmah, 2002

Al-Qarrī, Muhammad ʻAlī, Buḥūt fī al-tamwīl al-islāmī, al-mujallad al-Awwal, al-Bank al-Ahlī al-tijārī, Jaddah, 2019, al-ṣafhah 56

Al-Malā, ʻAdnān, al-Kayān al-sharʻī fī al-muʻassasāt al-mālīyah al-islāmīyah bayna al-istiqlālīyah al-haqīqīyah wa-al-ṣuwarīyah: al-Kuwayt namūdhajan, Majallat Kulliyat al-Qānūn al-ʻĀlamīyah, al-sanah al-thālithah, al-ʻadad 11, al-Kuwayt, 2015.

Miʻyār al-ḍabt li-al-muʻassasāt al-mālīyah al-islāmīyah raqm (2) al-raqābah al-sharʻīyah.

Qarār mujammaʻ al-fiqh al-duwalī raqm 177 fī al-dawrah al-tāsiʻah ʻashrah li-al-mujammaʼfī ʻām 2009.

Rātib, Husayn, al-Raqābah al-mālīyah fī al-fiqh al-islāmī, al-Urdun: Dār al-Nafāʻis li-al-nashr wa-al-tawzīʻ, al-Tabʻah al-Ulà, 2001

Bank al-Kuwayt al-markazī, Ta‘līmāt Hawkamat al-raqābah al-shar‘īyah.

Mādah 2-2-4, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis, al-lā`ihah al-tanfīdhīyah li-hay`at aswāq al-māl, Dawlat al-Kuwayt, 2015.

Mādah 2-2-5, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis.

Mādah 2-2-6, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-khāmis.

Mādah 2-18-3, al-Faṣl al-thānī, al-kitāb al-thālith ‘ashar, al-lā`ihah al-tanfīdhīyah li-hay`at aswāq al-māl, Dawlat al-Kuwayt, 2015.

Hawkamat al-sharikāt fī minṭaqat al-sharq al-awṣat wa-shamāl afrīqyā: binā` iṭār li-al-qudrah al-tanāfusīyah wa-al-numuw, munaẓamat al-ta‘āwun al-iqtisādī wa-al-tanmīyah, 2019.
https://www.oecd.org/publications/f8f22be1-ar.htm

Ghani & others, The Measurement of Effective Internal Shariah Audit Function in Islamic Financial Institutions, International Journal of Economics, Management and Accounting 27, no. 1, The International Islamic University Malaysia, Kualalumpur, Malaysia, 2019.

Gray, Iain, and Stuart Manson. The audit process: principles, practice and cases. Cengage learning EMEA, 2007